المسائل الشعرية في الْفَتَاوَى النَّحْوِيَّة
للسيوطي (٩١١هـ)
دراسة نحوية

Poetic issues in the grammatical fatwas of Al-Suyuti - a grammatical study

م.د. زامل تركي سليمان

M.D. Zamil Turki Suleiman

Zamld0023@gmail.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الملخص

فلطالما كان عمل المتقدّمين الذي دائما يوسم بالأصالة، ومن يلتزم منهج المتقدّمين، يوصف بالرّصانة العلميّة، وكان مما يتميز به السيوطي عن علماء عصره أو عن العلماء جميعاً أنَّه مبتكراً لموضوعات لم يعهدها العلماء من قبله وممن جاء بعده ومن ذلك عمله (الفتاوى النحوية) ، والسيوطي في عمله هذا يثبت وجود ارتباط بين المصطلحات النحوية والشرعية، وأصالته لا تقل عن اصالة أعمال المتقدّمين الذين سبقوه من نحاة، ولغويين، وغيرهم .ويصدق الوصف عليه بوصفه لنفسه بقوله: ((فَإِنِّي رَجُلٌ حُبِّبَ إِلَيَّ الْعِلْمُ وَالنَّظَرُ فِيهِ دَقِيقُهُ وَجَلِيلُهُ، وَالْغَوْصُ عَلَى حَقَائِقِهِ، وَالتَّطَلُّعُ إِلَى إِدْرَاكِ دَقَائِقِهِ، وَالْفَحْصُ عَنْ أُصُولِهِ، وَجُبِلْتُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيَّ مَنْبَتُ شَعْرَةٍ إِلَّا وَهِيَ مَمْحُونَةٌ بِذَلِكَ))[1] .

وطبيعة البحث اقتضت خطة البحث نفسه على مبحثين: المبحث الأول: (المسائل الشعرية التي تناولت اسماً مختلف في اعرابه) وشملت دراسة المسائل الشعرية التي اورد السيوطي في بعض إلفاظها خلاف نحوي ، وأما المبحث الثاني: (المسائل الشعرية التي تناولت حرفاً) فشملت دراسة المسائل الشعرية التي ذكر السيوطي خلاف أعرابي في بعض الحروف التي احتوتها تلك المسائل .

Abstract

The work of the applicants، which is always marked with originality، and who adheres to the method of the advanced، has always been described as scientific sobriety، and what distinguished Al-Suyuti from the scholars of his time or from all scholars was that he innovated topics that scholars did not know before him and those who came after him، including his work (grammatical fatwas). Al-Suyuti، in this work، proves the existence of a link between the grammatical and legal terms، and his originality is no less than the originality of the works of the forerunners who preceded him from grammarians، linguists، and others. facts، and look forward to the realization small، and examination of its assets، and I used to on it، it is not the maker of hair only a blended so.

The nature of the research necessitated the research plan itself on two topics: The first topic: (Poetic issues that dealt with a different name in its expression) and included the study of poetic issues that Al-Suyuti mentioned in some of their pronunciation in a grammatical dispute، and the second topic: (Poetic issues that dealt with a letter) included the study of poetic issues Al-Suyuti mentioned an Arab disagreement in some of the letters that these issues contained

(١) الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٦١ .

المقدمة

الحمدلله الذي أكرمنا بلغة الضّاد وفضلها على لغات الأمم أجمعين فجعلها لغة القرآن الكريم الذي أنزله هداية للعالمين، وجعله للشّرائع السّماوية خاتمة، ثمَّ جعل له من نفسه حجة على الدّهر قائمةً .

والصّلاة والسّلام على النّبيّ العربيّ الأميّ، أفصح من نطق بالضّاد محمدٍ عبده ورسوله، وعلى آله، وأصحابه وسلم أمَّا بعد:

ترجمة السيوطي:

((هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن الهمام الجلال الأسيوطي الأصل الشافعي))[1]

وجدت للامام السيوطي ترجمة في العديد من الكتب سواء كان في كتب التراجم أم في غيرها، لكن حقيقة اتفق مع محقق كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي الذي قال: ((لم أقف على ترجمة للإمام السيوطي أوفى من ترجمته لنفسه))[2]، والتي دونها في كتابه حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة[3] .

قال السيوطي في ترجمته لنفسه: ((وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي، فقل أن ألّف أحد منهم تاريخا إلا ذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك «الإمام عبد الغافر الفارسي» في تاريخ نيسابور، «وياقوت الحموي» في معجم الأدباء ... أما جدي الأعلى همّام الدين، فكان من أهل الحقيقة ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرئاسة... وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون هذه النسبة إلا الخضيرية، محلة ببغداد، وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكره أن جدّه الأعلى كان أعجميا، أو من الشرق، فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة))[4]، وكان مولده: ((مستهلّ رجب بعد المغرب ليلة الأحد سنة تسع وأربعين وثمانمائة))[5] أما الحديث عن نشأته واخذ علمه فقال: ((وحملت في حياة ابي إلى الشيخ محمد المجذوب رجل كان من الأولياء، بجوار المشهد النفيسي، ونشأت يتيما فحفظت القرآن ولي دون ثمان سنين، ثم حفظت العمدة ومنهاج الفقه، والأصول وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهلّ سنة أربع وستين وثمانمائة.

فأخذت الفقه، والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقول: إنه بلغ السدّ العالية، وجاوز المائة بكثير، قرأت عليه من شرحه على المجموع.

وأجزت بتدريس العربية من مستهل سنة ست وستين، وقد ألفت في هذه السنة فكان أول شيء ألفته

(١) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ٢/ ١٢٤ .

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي ١/ ٥ .

(٣) ينظر حسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٣٣٥، و بغية الوعاة للسيوطي المقدمة ١/ ٩، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٤/ ٣٥، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ٣٢٨ .

(٤) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/ ٣٣٦ .

(٥) المصدر نفسه ١/ ٣٣٦ .

شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا علم الدين البلقيني فكتب عليه تقريظا، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده فقرأت عليه من أوّل التدريب لوالده إلى الوكالة وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من الزكاة، وقطعة من الروضة، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها، وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وثمانمائة، وحضر تصديري.

فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي وسمعت دروسا من شرح البهجة ومن حاشيته عليها، ومن تفسير البيضاوي. ولزمت في الحديث، والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي، فواظبته اربع سنين، وكتب لي تقريظا على شرح ألفية ابن مالك، وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي، وشهد لي غير مرّة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه ... ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات، رحمه الله تعالى.ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي اربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير، والأصول، والعربية والمعاني، وغير ذلك، وكتب لي إجازة عظيمة.وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسا عديدة في الكشّاف والتوضيح» وحاشيته عليه، وتلخيص المفتاح، والعضد))[1]، وأما حديثه عن بداية تأليفه فقال: ((وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين وثمانمائة، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب، سوى ما غسلته، ورجعت عنه))[2]، وعن سفره وبدايات عمله في الافتاء فقال: ((وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، والتكرور. وأفتيت من مستهلّ سنة إحدى وسبعين، وعقدت إملاء الحديث من مستهلّ سنة اثنتين وسبعين))[3]، وعن علمه في العلوم المختلفة قال: ((ورزقت التبحّر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة. ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه، والجدل، والتصريف. ودونها الإنشاء، والترسّل والفرائض. ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ. وأما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ، وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت إلى مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلا أحمله. وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى))[4]، وعن ذكره لمشايخه قال: ((وأما مشايخي في الرواية سماعا وإجازة فكثير، وعدّتهم نحو مائة وخمسين))[5] .

(١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/ ٣٣٦ـ٣٣٨ .
(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٣٨ .
(٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/ ٣٣٨ .
(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٣٨ـ٣٣٩ .
(٥) المصدر نفسه ١/ ٣٣٩ .

آثاره:

أما ذكرنا لآثاره فلا يسع المقام لذكرها جميعا لكثرتها كونه شغوفا بطلب العلم وظل كذلك طوال عمره إلى أن توفاه الله عز وجل في جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ، والتي تجاوزت اكثر من خمسمائة مؤلف وقيل ستمائة[١] ومنها : ((فن التفسير وتعليقاته والقراءات: الإتقان في علوم القرآن، الدر المنثور في التفسير المأثور. ترجمان القرآن في التفسير. المسند، أسرار التنزيل يسمى قطف الأزهار في كشف الأسرار ... أحاسن الأقباس في محاسن الاقتباس، تحفة المذاكرة في المنتقى من تاريخ ابن عساكر، شرح بانت سعاد، تحفة الظرفاء بأسماء الخلفاء، قصيدة رائية، مختصر شفاء الغليل في ذم الصاحب والخليل))[٢]

تلاميذه:

١ـ محمد بن محمد بن أحمد الشيخ العلامة المحدث الواعظ، شمس الدين المقدسي الشافعي، الصوفي الشهير، بابن العجيمي، وقيل أنه توفي سنة ٩٣٨ هـ أو ٩٣٩ هـ .[٣]

٢ـ محمد بن عبد الرحمن، الشيخ الإمام الفاضل الصالح، قطب الدين الصفوري الصالحي الشافعي الواعظ توفي سنة ٩٥٨ هـ .[٤]

٣ـ محمد الشيخ الإمام العلامة، المحدث الحافظ، شمس الدين الداوودي المصري الشافعي توفي سنة ٩٤٥ هـ .[٥]

٤ـ سليمان الخضيري، المصري، الشافعي، الشيخ الصالح الفاضل العارف بالله تعالى، ولم اقف على سنة وفاته فقد قيل أنه كان قيد الحياة سنة ٩٦١ هـ .[٦]

٤ـ يوسف بن عبد الله الشيخ الإمام العلامة السيد الشريف جمال الدين الحسيني، الأرميوني، الشافعي لم أقف له على سنة وفاة .[٧]

٥ـ عبد القادر بن محمد بن احمد الشاذلي، المؤذن، المصري، الشافعي. ت (٩٣٥هـ) .[٨]

المبحث الأول
الاسم

المسألة الأولى: مسألة القول في رفع عَرُوضٌ وَضَرْبٌ:

مَسْأَلَةٌ: قَوْلُ الْخَزْرَجِيَّةِ:

إِذَا اسْتَكْمَلَ الْإِجْزَاءَ بَيْتٌ كَحَشْوِهِ ... عَرُوضٌ وَضَرْبٌ ثَمَّ أَوْ خُولِفَتْ وَفَا

عَلَامَ رُفِعَ قَوْلُهُ: عَرُوضٌ وَضَرْبٌ؟

الْجَوَابُ: « عَرُوضٌ « مُبْتَدَأٌ، وَ « ضَرْبٌ « عُطِفَ عَلَيْهِ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ « وَهُوَ كَحَشْوِهِ « الْخَبَرُ، وَتَقْدِيمُهُ هُوَ الَّذِي سَوَّغَ الِابْتِدَاءَ بِالنَّكِرَةِ، وَالتَّقْدِيرُ:

(١) ينظر طبقات المفسرين للداوودي مقدمة ٣، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ٢/ ١٢٧ .
(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/ ٣٣٩ـ ٣٤٤ .
(٣) ينظر الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٢/ ١٢ .
(٤) ينظر الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٢/ ٤١ .
(٥) ينظر المصدر نفسه ٢/ ٧٢ .
(٦) ينظر المصدر نفسه ٢/ ١٤٨ .
(٧) ينظر المصدر نفسه ٢/ ٢٥٨ .
(٨) معجم المؤلفين ٥/ ٢٩٨ .

كَالْحَشْوِ فِي الِاسْتِكْمَالِ الْعُرُوضُ وَالضَّرْبُ.[1]

مسوغات الابتداء بالنكرة قد اقرها النحويون المتقدمون عن السيوطي فأصبحت هذه المسوغات وهي كثيرة منها:((الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة: أحدها: أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو: في الدار رجل وعند زيد نمرة فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل. الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: هل فتى فيكم؟. الثالث: أن يتقدم عليها نفي نحو: ما خل لنا. الرابع: أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا. الخامس: أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير خير. السادس: أن تكون مضافة نحو عمل بر يزين. هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعا وأكثر من ذلك))[2].هذه المسوغات الستة الذي ذكرها الشارح للمصنف وبقية المواضع الاخرى التي ذكرها النحويون والتي لا يسع المقام هنا لذكرها تعد قاعدة لمن أراد الاعراب في المسائل التي يأتي المبتدأ فيها نكرة، ونظائر هذه المسألة كثيرة في اللغة العربية ومنه قول الشاعر:

لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ

أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ والِدِ[3]

الشاهد فيه لوجهك إذ أعرب شبه الجملة من الجار ومجرور خبر مقدم للمبتدأ المتأخر (بسط)[4]، فالأمام السيوطي أتخذ من هذه المسوغات قاعدة في قول فتواه في هذه المسألة والله أعلم .

المسألة الثانية: مسألة القول في توجيه أعراب فالرأس ينظر منكوساً اسافله:

مَسْأَلَةٌ: فِيمَنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُنْشِدُ قَوْلَ الْعَلَّامَةِ نَاصِحِ الدِّينِ الْأَرْجَانِيِّ:

هَذَا الزَّمَانُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ كَدَرٍ

حَكَى انْقِلَابَ لَيَالِيهِ بِأَهْلِيهِ

غَدِيرُ مَاءٍ تَرَاءَى فِي أَسَافِلِهِ

خَيَالُ قَوْمٍ تَمَشَّوْا فِي نَوَاحِيهِ

فَالرَّأْسُ يُنْظَرُ مَنْكُوسًا أَسَافِلُهُ

وَالرِّجْلُ يُنْظَرُ مَرْفُوعًا أَعَالِيهِ

فَأَعْرَبَ « الرَّأْسُ» مُبْتَدَأً، وَ « يُنْظَرُ» الْمَبْنِيُّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ خَبَرٌ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ الْعَائِدُ إِلَى الرَّأْسِ مَعْمُولٌ لِ « يُنْظَرُ»، وَ « مَنْكُوسًا» حَالٌ مِنْهُ، وَأَسَافِلَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ عَائِدٌ إِلَى الْغَدِيرِ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: يُنْظَرُ الرَّأْسُ حَالَ كَوْنِهِ مَنْكُوسًا أَسَافِلَ الْغَدِيرِ. وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِ « يُنْظَرُ ...

(١) الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٢٥.

(٢) شرح بن عقيل على إلفية أبن مالك ١/ ٢١٦ـ٢١٨

(٣) البيت من الطويل، لم يعرف له قائل، ينظر شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ١١٣، و حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ١٧٨ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٦، و ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/ ١١١ .

فَيَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ شَبَّهَ رَأْسَ الْإِنْسَانِ بِرَأْسِ الْإِنْسَانِ، وَالرِّجْلَ بِالْأَسَافِلِ... فَهَلْ هَذَا الْإِعْرَابُ صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ أَوْ فَاسِدٌ بَاطِلٌ؟ أَوْ لَهُ وَجْهٌ مَا فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ مَا قَالَهُ مَنْ رَدَّ عَلَى هَذَا الْمُعْرِبِ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ أَنَّ « أَسَافِلُ « مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِيُنْظَرُ، أَعْنِي: أَنَّهُ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْمُرَادُ بِهِ - أَعْنِي « الْأَسَافِلَ « - الْأَرْجُلُ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ عَائِدٌ إِلَى الرَّأْسِ، وَالْمُرَادُ بِالرَّأْسِ هُنَا الْإِنْسَانُ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةِ الْكُلِّ، وَأَنَّ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ فُلَانٌ رَأْسُ بَنِي فُلَانٍ، وَعِنْدِي خَمْسُونَ رَأْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَ « مَنْكُوسًا « حَالٌ مِنَ الرَّأْسِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: يُنْظَرُ أَسَافِلُ الْإِنْسَانِ حَالَ كَوْنِ الْإِنْسَانِ مَنْكُوسًا، فَهَلْ هَذَا الْإِعْرَابُ صَحِيحٌ؟ ...الْجَوَابُ: ... مَعَ إِمْكَانِ هَذَا الْوَجْهِ فَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ. وَلِهَذَا الْوَجْهِ قَادِحٌ خَفِيٌّ... وَهُوَ خَطَأٌ صُرَاحٌ، وَالْقَدْحُ فِيهِ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ.[1]

يورد السيوطي في هذه المسألة ابيات شعر للْعَلَّامَةِ نَاصِحِ الدِّينِ الْأَرْجَانِيِّ ـ رحمه الله ـ ثم يختار لنا شطرا منها وهو (فَالرَّأْسُ يُنْظَرُ مَنْكُوسًا أَسَافِلُهُ) ثم يشرع بتوجيه اعراب ذلك الشطر من البيت، فيعرب الرأس مبتدأ، والفعل ينظر مبني للمجهول ونائبه ضميره المستتر العائد على الرأس، وجعل من ذلك صاحب الحال للحال (منكوسا) وهي اسم مفعول واستبعد ان يكون (اسافل) ان يكون معمولا لـ (منكوساً) ورأى أنها تعرب (ظرفا) هو الصواب والضمير المتصل بها يعود على الغدير المذكور في الابيات التي تسبق ذلك الشطر، وبهذا الوجه الذي اختاره السيوطي يستبعد اعراب (اسافل) معمولا لأسم المفعول (منكوساً) واجماع النحاة اذا وقع اسم المفعول حالا يكون عاملا، قال ابن هشام في شروط عمل اسم المفعول: ((ويعمل عمل فعل المفعول، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إن كان بأل عمل مطلقا، وإن كان مجردا عمل بشرط الاعتماد، وكونه للحال أو الاستقبال، تقول: (زيد مُعْطًى أبوه درهما، الآن أو غدا)، كما تقول: (زيد يُعْطَى أبوه درهما)، وتقول: المعطى كفافا يكتفي، كما تقول: «الذي يُعْطَى أو أُعْطِيَ»؛ فالمعطى: مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أل)، وكفافا: مفعول ثان، ويكتفي: خبر))[2]، ولا أراه قد اصاب في ذلك الاستبعاد، وذلك لأجماع النحويين أنه يكون عاملاً أذا وقع حالاً[3] ، وذكر صاحب الموجز بأنَّ اسم المفعول يعمل: ((في رفعه نائبَ فاعل ظاهراً أَو مضمراً مثل: «هذا نسج دمشقيٌّ صنعُه، هذا نسج دمشقي؛ لأن معنى دمشقي (منسوب إلى دمشق)، فنائب الفاعل في المثال الأول «صنعُه» وفي المثال الثاني ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (نسج)، كما لو قلت (يُنْسَب إلى دمشق))، ولا أجد أي سبب لعدم الأخذ بهذه

(١) الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٢٦ـ٣٢٨ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٩٧ .

(٣) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/ ٤٥٦، و جامع الدروس العربية ٢/ ٢٨٠ـ ٢٨٢، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٦٢، والنحو الوافي ٣/ ٢٧٣ .

الوجه كونه وجه اقر به الاقدمون.

بهذا الوجه الاعرابي الذي يرتضيه أجده قدم المعنى على الاعراب في حين في مواضع اخرى من كتابه يقدم الاعراب على المعنى، كون المعنى عنده يخالف اتفاق النحاة، فيقدم ما اتفق عليه النحاة على المعنى في ذلك التركيب[١].

أمّا قوله بعدم جواز وقوع الحال من المبتدأ كونه لا يصح ان يكون عاملها لضعفه، و اتفاق النحاة على ذلك، أمر فيه شدة إذ جعله على إطلاقه ولم يفصل، لأن مجيء الحال من المبتدأ خلاف بين النحوين، فمنهم من ذهب إلى عدم جواز مجيء الحال من المبتدأ، لعدم صلاحيته[٢].

وذهب أمام النحاة سيبويه ـ رحمه الله ـ ومعه جماعة إلى جواز مجيء الحال من المبتدأ، قال سيبويه في وقوع الحال من المبتدأ: ((ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني ... فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً،... فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله، ... والمعنى أنّك تريد أنْ تعرّفه عبدالله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنّك قلت: انظر إليه منطلقًا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله وحالَ بين منطلق وهذا))[٣].

وذهب ابن مالك إلى موافقة قول سيبويه وعده هو الصحيح، قال: ((وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما))[٤].

وتابع المبرّد قول سيبويه[٥]، وكذلك ابن السرّاج[٦] أنّه لا يعمل في الحال إلّا الفعل المجرد أو إذا كان شيء في معنى الفعل كأسماء الإشارة نحو: (هذا عبدالله منطلقاً) قال ابن السراج: ((ولا يجوز ان يعمل في الحال إلّا فعل او شيءٌ في معنى الفعل لأنها كالمفعول فيه))ا[٧]. والشاهد في ذلك قوله تعالى: ((هذا بعلي شيخا) فـ (شيخا) حال والعامل فيه (هذا) وهو مبتدأ ما في اسم الاشارة من معنى الفعل .

ومن كلام العرب الشاهد في مجيء الحال من المبتدأ قول الشاعر:

لِمَيَّــة مُوحشــاً طَلَــلُ
يَلــوحُ كأنّــه خَلَــلُ

فـ(موحشاً) حال من (طلل) وهما مبتدأ[٨].

فالسيوطي في هذه المسألة أقام فتواه فيها على المذاهب النحوية التي يرى أنها الحق والذي يلتزمها ويأخذ بها هو على جادة الصواب ومن هو دونها يخالف العربية وسليقتها والله أعلم .

(١) ينظر الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٣٢ .
(٢) ينظر التحفة السنيّة ١٦٥.
(٣) الكتاب ٢/ ٧٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣ .
(٥) ينظر المقتضب ٤/ ٣٠٧ .
(٦) ينظر الأصول في النحو ١/ ٢١٨ .
(٧) المصدر نفسه ١/ ٢١٨.
(٨) ينظر الاقتراح في أصول النحو ١/ ٤٠٢ .

المسألة الثالثة: مسألة القول في رفع ونصب مقرونة في التركيب (أداء فرض الغسل مقرونة بأول فرض):

مَسْأَلَةٌ: مَا قَوْلُكُمْ فِي جَوَابِ قَوْلِ الْقَائِلِ:

يَا بَحْرَ عِلْمٍ طَافِحٍ رَأَيْنَا
مَقْرُونَةً بِالْغُسْلِ فِي الْمِنْهَاجِ
بِالرَّفْعِ مَضْبُوطًا لِمُنْشِيهِ وَقَدْ
جَوَّزَ فِيهِ النَّصْبَ لِلْمُحْتَاجِ
وَالْقَصْدُ تَوْجِيهٌ لِكُلٍّ مِنْهُمَا
لِيَرْتَوِي مِنْ بَحْرِكَ الْعَجَّاجِ

الْجَوَابُ:

لِلَّهِ حَمْدٌ وَالصَّلَاةُ لِلَّذِي
قَدْ خَصَّهُ الْوَهَّابُ بِالْمِعْرَاجِ
الرَّفْعُ وَصْفُ نِيَّةٍ لِأَنَّهَا
نَكِرَةٌ تَجْرِي عَلَى الْمِنْهَاجِ
وَالنِّصْفُ وَصْفُ نِيَّةٍ مَحْذُوفَةٍ
مَعْمُولَةُ الْمَذْكُورِ فِي الْمِنْهَاجِ[1]

يعرض لنا السيوطي هنا مسألة في أعراب لفظة (مقرونة) التي ذكرها السائل في أبياته يطلب من السيوطي أن يقول كلمة الفصل في أعرابها، بتوجيه الاعرابين، إذ ورد اللفظ بالرفع والنصب ولم ينكره أحد من المتقدمين عنه والمتأخرين، وسنورد اقوالهم فيها، والذي يبدو لي أن سبب اختزال ذلك التركيب وعدم أيرده كاملا كي يتضح للمعربين في العصور المتأخرة واستقطاع السائل لما تقدم عليها من كلام أو ألفاظ ومعرفة السيوطي لها واجابته للسائل يعود إلى ما لهذه المسألة من شهرة في ذلك العصر، وثمة سبب آخر يشير إلى أنها من المسائل التي اشتهرت في زمنهم لما وجدته في ذلك العصر من اعراب لها في كتبهم، يوحي إلى تلك الشهرة.

وهذا اللفظ أعني (مقرونة) جزء من تركيب يذكره ابو زكريا النووي في كتابه منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه: ((وأقله نية رفع جنابة أو استباحة مفتقر إليه أو أداء فرض الغسل مقرونة بأول فرض))[2] وعن مجيء (مقرونة) بالتأنيث و(مقرونا) بالتذكير يقول صاحب الفتاوى الفقهية الكبرى: ((مَقْرُونَةٌ فِي الْوُضُوءِ وَمَقْرُونًا فِي الْغُسْلِ نَبَّهَ عَلَى فَائِدَةٍ حَسَنَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْفِعْلَ وَمَا تَفَرَّعَ عَنْهُ فِي الْعَمَلِ كَاسْمِ الْمَفْعُولِ هُنَا إذَا أُسْنِدَ إلَى مُؤَنَّثٍ ظَاهِرٍ مَفْصُولٍ مِنْهُ جَازَ تَأْنِيثُ الْعَامِلِ وَتَذْكِيرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ فَمَجَازِيُّهُ أَوْلَى؛ لِجَوَازِ الْأَمْرَيْنِ فِيهِ بِلَا فَصْلٍ أَيْضًا لَكِنْ الْأَوْلَى التَّأْنِيثُ، وَمِنْ ثَمَّ بَدَأَ بِهِ الْحَاوِي فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي الْغُسْلِ؛ تَنْبِيهًا عَلَى اللُّغَتَيْنِ، وَأَنَّ الْبُدَاءَةَ بِالْأَفْصَحِ أَوْلَى، وَبِمَا تَقَرَّرَ انْدَفَعَ قَوْلُ السَّائِلِ، وَالْجَمِيعُ صِفَةٌ لِلنِّيَّةِ))[3]، وهذا القول يوافق الوجه الاول الذي ارتضاه السيوطي كونها صفة للنية لأنها نكرة، ونظير ذلك ما جاء في المغني المحتاج: ((اسْتِبَاحَةِ

(١) الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٣٥ .

(٢) منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه ١/ ١٤

(٣) الفتاوى الفقهية الكبرى ١/ ٦٤ .

مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ، أَوْ أَدَاءِ فَرْضِ الْغُسْلِ مَقْرُونَةٍ بِأَوَّلِ فَرْضٍ))[1] من مجيء (مقرونة) وجاءت هنا مجرورة وهي صفة لـ (نية) محذوفة والتقدير:(أَدَاءِ فَرْضِ الْغُسْلِ نيةٍ مَقْرُونَةٍ بِأَوَّلِ فَرْضٍ)، وجميع ما جاء مثل ذلك فهو صفة للنية، وقدم الهيتمي صاحب تحفة المحتاج موافقة الوجه الثاني على النصب معللا ذلك الوجه، لكنه لم يعترض على الرفع وقال بصحته بقوله:((وَيَجِبُ فِي النِّيَّةِ أَنْ تَكُونَ نِيَّةً (مَقْرُونَةً) بِنَصْبِهِ لِكَوْنِهِ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ مَعْمُولٍ لِنِيَّةِ الْمَلْفُوظِ بِهِ وَيَصِحُّ رَفْعُهُ كَمَا نُقِلَ عَنْ خَطِّهِ (بِأَوَّلِ فَرْضٍ) لِيَعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهَا وَهُوَ هُنَا أَوَّلُ مَغْسُولٍ وَلَوْ مِنْ أَسْفَلِ الْبَدَنِ إذْ لَا يَجِبُ هُنَا تَرْتِيبٌ وَيُسَنُّ تَقْدِيمُهَا مَعَ السُّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَالسِّوَاكِ لِيُثَابَ عَلَيْهَا كَالْوُضُوءِ))[2]، ووجه صاحب المغني المحتاج وجه النصب بما قال به صاحب تحفة المحتاج: ((مَحْذُوفٍ عَامِلُهُ الْمَصْدَرُ الْمَلْفُوظُ بِهِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَتَقْدِيرُهُ وَأَقَلُّهُ أَنْ يَنْوِيَ كَذَا نِيَّةً مَقْرُونَةً، فَنِيَّةٌ الْمُقَدَّرَةُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ نِيَّةٌ الْمَلْفُوظَةُ، وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ مَصْدَرٌ وَهُوَ يُنْصَبُ بِمِثْلِهِ الَّذِي هُوَ نِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرٌ))[3]، وقال شمس الدين الرملي: ((وَقَوْلُهُ مَقْرُونَةٌ بِالرَّفْعِ فِي خَطِّ الْمُصَنِّفِ كَمَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ))[4] وقال أيضا بصحة النصب على التأويل الذي ارتضاه المتقدمون[5]، والسيوطي بفتواه هذه وتوجيهه لكلا الوجهين على القواعد النحوية المعمول بها في العربية قد اوصل السائل إلى ضالته المنشودة، والله أعلم .

المسألة الرابعة: مسألة القول في نصب وجر المرتد من التركيب (ولا قضاء على كافر إلا المرتد):

مَسْأَلَةٌ:

يَا أَيَا عُلَمَاءَ النَّحْوِ هَلْ مِثْلُ كَافِرٍ
مُحَلًّى بِلَامٍ مِثْلُ جَمْعٍ مُنَكَّرِ
لِتَحْكُمَ فِيمَا بَعْدَ إِلَّا لَهُ تَلْتْ
بِجَرٍّ لِوَصْفٍ يَا أَخَا الْمُتَفَكِّرِ
فَقَدْ جَاءَ فِي الْمِنْهَاجِ مَا هُوَ مُوهِمٌ
وَإِنْ جَازَ غَيْرُ النَّصْبِ فَامْنُنْ وَذَكِّرِ
فَأَنْتَ لَهَا كَهْفٌ وَأَنْتَ مَلَاذُنَا
فَحَمْدًا وَشُكْرًا لِلْمَلِيكِ الْمُيَسِّرِ
وَنُولِي صَلَاةً تُسْتَدَامُ عَلَى الرِّضَا
وَآلٍ وَصَحْبٍ لِلنَّبِيِّ الْمُبَشِّرِ

الْجَوَابُ:

أَلَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْمُقَدِّرِ
وَأُثْنِي عَلَى الْهَادِي النَّبِيِّ الْمُبَشِّرِ
مُحَلَّى بِلَامِ الْجِنْسِ تَجْرِي كَجَمْعِهِمْ
وَتُتْلَى بِالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنَكُّرِ
فَإِنْ كَانَ فِي نَفْيٍ فَأَبْدِلْهُ مُتْبِعًا
وَإِنْ شِئْتَ فَانْصِبْهُ بِغَيْرِ الْمُشَهَّرِ

(١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ١/ ٢١٨ .
(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج ١/ ٢٧٥ .
(٣) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ١/ ٢١٩ .
(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١/ ٢٢٤ .
(٥) ينظر المصدر نفسه ١/ ٢٢٤ .

وَخَرِّجْ عَلَى هَذَا الَّذِي فِي عِبَارَةِ النَّوَا
وِيِّ فِي الْمُرتَـدِّ وَالْجَـرِّ وَاذْكُـرِ
وَمَا صَحَّ فِي إِلَّا هُنَا الْوَصْفُ ظَاهِرًا
فَإِنَّ شُرُوطَ الْوَصْفِ مِنْهَا هُنَا عُرِّي[1]

وهذه المسألة أيضا من المسائل التي شغلت المشتغلين في اللغة العربية والعلوم المتعلقة بها وأصل المسألة تركيب ذكر في منهاج الطالبين يحتمل وجهين من الاعراب، ونالت ما نالت من شهرة، بسبب تلك الاوجه، لذلك جيء بها إلى السيوطي يستفتونه فيها، فقد جاء في باب الصلاة من كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه: ((إنما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على كافر إلا المرتد ولا الصبي ويؤمر بها لسبع ويضرب عليها لعشر ولا ذي حيض أو جنون أو إغماء بخلاف السكر))[2]، وقال صاحب تحفة المحتاج في شرح المنهاج لشرحة الكلام المتقدم والذي تدور عليه المسألة: (((وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ) إذَا أَسْلَمَ تَرْغِيبًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ... (إلَّا الْمُرْتَدِّ) بِالْجَرِّ كَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَعَلَّهُ لِاقْتِصَارِ ضَبْطِ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ الْأَفْصَحَ فَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ زَمَنَ الرِّدَّةِ حَتَّى زَمَنَ جُنُونِهِ، أَوْ إغْمَائِهِ، أَوْ سُكْرِهِ فِيهَا))[3]، فنجد السيوطي في هذه المسألة يقعد فتواه على القواعد النحوية التي اقتضتها المدرسة البصرية فجوز الوجهين البدلية والنصب على الاستثناء لأن الكلام منفي ومتصل، وذهب الإمام عبد الحميد الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج في شرح المنهاج بأن الحكم (الجر) رأيٌ بصري على البدلية، لأن الكلام تام منفي فالأرجح عنده الاتباع على البدلية أي ان المستثنى بدلا من المستثنى منه مستدلا بقوله تَعَالَى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[4]، فهو استثناء قليل من كثير وهو قول قال به الاخفش: ((فرفع {قَلِيلٌ} لأنك جعلت الفعل لهم وجعلتهم بدلا من الأسماء المضمرة في الفعل))[5]، وعدها المبرد أنها القراءة الجيدة[6] وجوز الشرواني ايضا الوجه الذي يقول بالنصب [7] وقد قرئ ابن عامر : (ما فعلوه إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ) بالنصب[8] ، ولم يجز الزجاج هذه القراءة النصب على الاستثناء في القران وانما جوزها في غير القران[9] ، وذهاب هذه الاراء المتقدمة ذهبوا ما ذهبوا إليه كون الكلام منفي متصل ونعني به متصل اي انه ينتمي إلى المجموعة التي نسب إليها فالحكم عندئذٍ جواز النصب على الاستثناء وجواز الاتباع على البدلية أي: بدل من المستثنى منه، وهو يتعارض مع مذهب الفراء الذي يجوز البدلية في الاثبات والنفي ؛ لأن (إلا) عنده ليست هي الناصبة للاسم كونها مركبة من (

(١) الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٣٥ .
(٢) منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه ١/ ٢٢ .
(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشيه ١/ ٤٤٧ .
(٤) النساء ٦٦ .
(٥) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٠ .
(٦) الكامل للبرد ٢/ ٦٩ .
(٧) ينظر تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشيه ١/ ٤٤٥ .
(٨) ينظر الكامل للمبرد ٢/ ٦٩، و كتاب السبعة في القراءات ١/ ٢٣٥ .
(٩) ينظر معاني القران للزجاج ٢/ ٧٢ .

أن) ، (لا) والناصبة هي (إن) و (لا) ملغاة ، وقد اجمع العرب والنحويون : ((أن الملغى لا ويبتدأ به ولا يجوز أن تقول ظننت زيد منطلق على إلغاء الظن، وقد بدأت به، وكذلك موقع إن في إلا إن كانت كما زعم مركبة من حرفين فإلغاؤها غير جائز والرفع بها خطأ لتقدم إن وإجماع العرب والنحويين على إجازة: ما قام القوم إلا زيد وقول الله تعالى: (مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) ، فالرفع يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء، وقد أجاز الفراء أيضا الرفع بعد إلا في الموجب

فأجاز: قام القوم إلا زيدٌ، وانطلق أصحابك إلا بكرا قال: أرفعه على إلغاء إن والعطف بلا))[1]، والذي أراه هو ما عليه النحاة في مثل هذه المسألة واشباهها والذي افتى به السيوطي من جواز الوجهين النصب على الاستثناء والبدلية لأن الكلام منفي ومتصل والله أعلم .

المبحث الثاني
الحرف

المسألة الأولى: مسألة القول في إجازة تقدير (إلى) إم المنع :

مَسْأَلَةٌ: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَمُسْتَوْدِعٌ عِنْدِي حَدِيثًا يَخَافُ مِنْ
إِذَاعَتِهِ فِي النَّاسِ أَنْ يَنْفَدَ الْعُمْرُ

هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ (إِلَى)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَنْحَلُّ إِلَى أَنَّ الْمُودِعَ يَخَافُ إِذَاعَةَ سِرِّهِ فِي النَّاسِ مَا دَامَ حَيًّا إِلَى حِينِ نَفَادِ عُمْرِهِ، أَوْ يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ (إِلَى)؟ وَقَوْلُ الْآخَرِ:

وَمُـودِعٌ سِرَّهُ عِنْدِي وَيَحْـذَرُ أَنْ
أُبْدِيهِ مِنِّي إِلَى أَنْ يَنْفَدَ الْعُمْرُ

هَلْ دُخُولُ (إِلَى) فِي هَذَا الْبَيْتِ مُمْتَنِعٌ؟ وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَيْتُ شَاهِدًا عَلَى تَقْدِيرِ (إِلَى) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ؟

الْجَوَابُ: الْبَيْتُ الْأَوَّلُ وَإِنْ أَمْكَنَ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ (إِلَى) عَلَى بُعْدٍ، لَكِنَّ الْأَظْهَرَ أَنْ لَا تُقَدَّرَ فِيهِ ; لِأَنَّ (أَنْ يَنْفَدَ) فِي مَحَلِّ مَفْعُولِ (يَخَافُ)، فَمَتَى قُدِّرَ فِيهِ (إِلَى) لَزِمَ كَوْنُهُ (يَخَافُ) بِلَا مَفْعُولٍ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى رَكِيكًا; وَلِأَنَّ تَقْدِيرَ إِلَى الَّتِي هِيَ لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ (مِنْ) الَّتِي هِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَالْبَيْتُ خَالٍ مِنْهَا، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ رَكِيكًا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي تَقْدِيرِهَا رَكَاكَةُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَجَبَ الْعُدُولُ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَمَفْعُولُ «يَحْذَرُ» مَوْجُودٌ، وَهُوَ أَنَّ وَصِلَتُهَا، وَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ مَوْجُودٌ، وَهُوَ «مَتَى»، فَجَازَ أَنْ يُقَابَلَ بِـ (إِلَى)، وَكُلُّ بَيْتٍ لَهُ مَعْنًى يَخُصُّهُ أَوْجَبَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَذَكَّرْتُ قَاعِدَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ تَقْتَضِي أَنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ (إِلَى) فِيهِ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ ; وَذَلِكَ أَنَّ النُّحَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ إِنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ لَا يُحْذَفُ مَعَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ السَّابِقُ ; لِكَوْنِهِ يُعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ، فَيُقَالُ مَثَلًا: عَجِبْتُ أَنْ تَقُومَ، فَيُقَدَّرُ (مِنْ)؛ لِأَنَّ عَجِبْتُ يَتَعَدَّى بِمِنْ. وَفَرِحْتُ أَنْ تَقُومَ، فَتُقَدَّرُ الْبَاءُ; لِأَنَّ (فَرِحَ) يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ. وَرَغِبْتُ أَنْ تَجِيءَ، فَيُقَدَّرُ (فِي); لِأَنَّ

(١) اللامات للزجاجي ١/ ٣٩ .

(رَغِبْتُ) يَتَعَدَّى بِفِي. وَهَذَا الْبَيْتُ فِيهِ مِنَ الْأَفْعَالِ (يَخَافُ) وَهُوَ إِنَّمَا يَتَعَدَّى بِمِنْ لَا بِإِلَى، «وَمِن» الْمُعَدِّيَةُ لَهُ مَوْجُودَةٌ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ (إِلَى) فِيمَا بَعْدَهُ; لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ نَفِيسَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تُحْفَظَ.(١)

هذه المسألة لها نظائر كثيرة في اللغة العربية، كون هناك افعال تتعدى بنفسها تارة ويتعدى بحرف الجر تارة اخرى ولا يقتصر ذلك على كتب النحو(٢)، فقد ذكرت أشباه هذه المسألة في كتب القراءات(٣) وكل فعل من هذه الافعال يتعدى بحرف لا يتعدى بغيره، وهذا مما اتفق عليه النحاة ، لكن المختلف فيه هو أنَّ النحاة تفرقوا إلى فريقين، فريق يرى أنَّ حذف حرف الجر وذكره سيان والمعنى عندهم واحد، والفريق آخر يرى أن المعنى مختلف فحال الاثبات من عدمه، مثل ذلك من الافعال التي تتعدى بنفسها وبحرف الجر الفعل سبح في قوله تعالى: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (٤)، ومن تعديه بحرف الجر قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾(٥)، فهو من الافعال الذي يتعدى بنفسه وبحرف الجر الباء، وممن النحاة ممن جوّز ذلك أي حذف الحرف وذكره لا فرق عندهم من جهة المعنى، ومنهم الفراء إذْ قال: (سبّح اسم ربك وسبّح باسم ربّك كل ذَلِكَ قَدْ جاء وهو من كلام العرب) (٦) لأن المقصود بالذكر والتسبيح في كلا الآيتين هو الله تعالى جل جلاله وتعظم، وذكر القرطبي في تفسيره بأن الباء زائدة: ((وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ أَيْ سبح اسم ربك))، ومن النحاة من انكر ذلك أيّ القول: بأن الباء زائدة: ((وادعاءُ زيادتها خلافُ الأصلِ))،(٧) ومن النحاة المفكرين من يرى: ((أن التسبيح ينقسم قسمين: أحدهما: أن يراد به التنزيه والذكر دون معنى يقترن به. والثاني: أن يراد به الصلاة، وهي ذكر مع عمل، ومنه سميت سبحة، وهو في القرآن كثير قال الله تعالى: (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ). وأشار (به) إلى الصلوات الخمس، وقيل في قوله تعالى: (فلولا أنه كان من المسبحين) ، أي: المصلين. فإذا ثبت ذلك وأردت التسبيح المجرد فلا معنى للباء، لأنه لا يتعدى بحرف جر، لا تقول: «سبحت بالله». وإذا أردت التضمين لمعنى الصلاة دخلت (الباء) تنبهاً على ذلك المعنى، فنقول: (سبح باسم ربك).كما تقول: «صل باسم ربك»، أي: مفتتحاً باسمه. وكذلك أيضاً دخلت اللام في قوله تعالى: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ)؛ لأنه أراد التسبيح الذي هو السجود والطاعة، كما قال الله تعالى: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ). فهذا يقوي ما تقدم من أن ذكر الاسم ها

(١) الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٢٩ـ ٣٣٠ .
(٢) ينظر علل النحو ١/ ٣٢٢ .
(٣) ينظرالحجة للقراء السبعة ٢/ ٢١٠ و ٦/ ١٤٥ .
(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٠/ ٢٣٣ .
(٥) الواقعة ٧٤ .
(٦) ينظر معاني القران الفراء ٣/ ٢٥٦، ومجاز القرآن ٢/ ١٩٢، و جامع البيان في تأويل القرآن ٢١/ ٣٤٣، و الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ١٥/ ٢٨٧ ، و البحر المحيط في التفسير ١٠/ ٩٦ .
(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٠/ ٢٣٣ .

هنا تنبيه على الذكر بالقلب واللسان، ألا ترى أن الصلاة لا بد فيها من اللفظ باسم الله عند التكبير ولذلك لم يقل: (سبح بربك) تنبيهاً على ما تقدم))[1]، ومن تلك الافعال ايضاً، (هديت) والذي يتعدى بحرف الجر (إلى) فنقول: (هديت إلى الحقِّ وهديت الحقَّ)، فبعض النحاة من يرى أن المعنى في كلا المثالين واحد، وعلى هذا الرأي يكون حذف الحرف وابقائه سيان فالأمر مطلقاً عندهم[2]، لكن هناك من يخالف ويعترض على أطلاق حذف الحرف في حال تعديه به، فلا يجوَّز حذف الحرف في الموطن الذي ذكر فيه على اطلاقه فالحذف عنده مقيد، والتقيد عنده بما سمع عن العرب، فما سمع عن العرب بأنهم حذفوا جوَّز ذلك وأنْ لم يسمع بذلك لم يجوَّز الحذف[3]، ونظائر المتعدي بنفسه وبغيره في القران كثيرة، ومنه في تعديه بنفسه قوله تعالى: ﴿ والله لا يهدي القوم الكافرين﴾[4]، أما تعديه بحرف الجر ما جاء في القران الكريم بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾[5]، ومنه ايضا تعديه بنفسه قوله تعالى: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾[6]، أما تعديه بحرف قوله تعالى: ((﴿ سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ ﴾[7] .

فمما تقدم من اشباه المسألة التي نحن في صددها، أنَّ من الافعال ما يتعدى بحرف وقد يتعدى بغير حرف[8] والتي يذكرها السيوطي، فنذهب إلى أنَّ مفعول (يخاف) يجب أن يكون المخوف وهو هنا اذاعة السر، وقد جرت هنا بحرف الجر (من) وذلك جائز لأن الفعل (يخاف) من الافعال التي تتعدى إلى مفعولها بنفسها وبالحرف (من)، ولا يجوز اعتبار المصدر المؤول من ــ أن ينفد العمر ــ والتقدير: (نفاد العمر) فهو ليس المخوف وخصوصاً من جهة المعنى، وعلى هذا يرد كلام السيوطي، وإنْ جاز هذا المعنى إلَّا أنه ليس المراد، ويقال ايضا أنَّ ما علم لا داعي لذكره وبداية الغاية هنا معروفة وهي وقت ايداعه سراً عندي أو وقت احس بهذا الخطأ والله أعلم .

المسألة الثانية: مسألة القول في (من، وفي، وعلى) وتنقلها بين اقسام الكلام:

مسألة: [الْأَجْوِبَةُ الزَّكِيَّةُ عَنِ الْأَلْغَازِ السُّبْكِيَّةِ]

كَتَبَ قَاضِي الْقُضَاةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تاج الدين أبو نصر السبكي فِي ثَانِي عَشَرَ ذِي الْقِعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ إِلَى الشَّيْخِ صلاح الدين خليل

(١) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ١/ ٣٦ .
(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٩ .
(٣) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١/ ١٨٠ .
(٤) ال عمران ٨٦ .
(٥) يونس ٣٥ .
(٦) النحل ٤٣ .
(٧) المعارج ١ .
(٨) تفسير ابن فورك ١/ ٣١٧ ، و الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره ١٢/ ٨٢٠٥ ، و مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠، و المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/ ٨٤، و. إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأ للزجاج ٢/ ٤٢٢، و باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن ١/ ٢٩٥، و نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ١/ ٢٧١، و التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥ .

بن أيبك الصفدي الشَّاعِرِ الْمَشْهُورِ:

لِلْمُشْكِلَاتِ إِذَا مَا احْتَطْنَ بِالْفِكَرِ

وَالْمُعْضِلَاتِ إِذَا أَظْلَمْنَ فِي النَّظَرِ

وَكَدَّرَتْ صَافِيَ الْأَكْدارِ عِنْدَكَ يَا

أبا الصفاء جَلَاءَ الْقَلْبِ وَالْبَصَرِ

فَمَا سُؤَالَاتُ مَنْ وَافَاكَ يَسْأَلُ مَا

حَرْفٌ هُوَ الِاسْمُ فِعْلًا غَيْرَ مُعْتَبَرِ

فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبْيَاتًا يَمْدَحُهُ فِيهَا، وَذَكَرَ فِي أَثْنَائِهَا أَنَّهُ يُجِيبُ عَنْ ذَلِكَ نَثْرًا ... الْجَوَابُ نَثْرًا: أَمَّا الْحَرْفُ الَّذِي يَكُونُ أَيْضًا اسْمًا وَفِعْلًا فَهُوَ « عَلَى « ; فَإِنَّهُ يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ وَاسْمًا بِمَعْنَى فَوْقَ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ. وَفِعْلًا مِنَ الْعُلُوِّ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[1] هَكَذَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ « عَلَى « اسْتَكْمَلَتْ أَقْسَامَ الْكَلِمَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا غَيْرَهَا، وَقَدِ اسْتَدْرَكْتُ عَلَيْهِمْ قَدِيمًا لَفْظَتَيْنِ أَيْضًا:

الْأُولَى: « مِنْ « فَإِنَّهَا تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ وَفِعْلَ أَمْرٍ مِنْ مَانَ يَمِينُ وَاسْمًا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَّافِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾[2] إِذَا كَانَتْ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَرِزْقًا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَكُمْ مَفْعُولٌ بِهِ لِرِزْقًا ; لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَصْدَرٌ. قَالَ الطيبي: وَإِذَا قَدَّرْتَ « مِنْ» مَفْعُولًا كَانَتِ اسْمًا كَ «عَنْ» فِي قَوْلِهِ: مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي.

الثَّانِيَةُ: « فِي» فَإِنَّهَا تَقَعُ حَرْفَ جَرٍّ، وَاسْمًا بِمَعْنَى الْفَمِ فِي حَالَةِ الْجَرِّ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ» «. وَفِعْلَ أَمْرٍ مِنَ الْوَفَاءِ بِإِشْبَاعٍ.

الْجَوَابُ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَجْوِبَةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لِغَيْرِي إِلَّا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي نَقَلْتُهَا عَنِ الشَّيْخِ تاج الدين، وَالْمَوْضِعُ السَّابِقُ فِي « مِنْ « وَبَاقِي الْمَسَائِلِ مِمَّا أَخَذْتُهُ بِالْفَهْمِ. وَقُلْتُ فِي الْجَوَابِ نَظْمًا:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّي بَارِئِ الْبَشَرِ

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُضَرِ

هَذَا جَوَابُ سُؤَالَاتِ الْإِمَامِ أَبِي

نَصْرٍ عَلَيْهِ هَمَتْ هُطَالَةُ الدُّرَرِ

أَمَّا الَّذِي هُوَ حَرْفٌ ثُمَّ جَاءَ سَمِيٌّ

أَيْضًا وَفِعْلًا مَقَالًا غَيْرَ ذِي نُكُرِ

عَلَى أَتَتْ حَرْفَ جَرٍّ ثُمَّ فِعْلَ عَلَا

وَاسْمًا كَفَوْقَ وَزِدْ مِنْ غَيْرِ مُقْتَصِرِ[3]

وهذه المسألة التي تناولها السيوطي والتي تدور حول الالفاظ او الكلمات تتنقل بين اقسام الكلام ، فنجدها حرفاً، وتارة اخرى نجدها فعلاً، واخرى اسما، فدراسة المسألة كانت في الكلمات التي لا يقر لها قرار كونها لا تلتزم صنفا واحدا من اقسام الكلام، وذكر السيوطي أنه لم يقف في كتب المتقدمين عنه في نحو ذلك إلا في موضع واحد فقط نقلها عن من سبقه

(١) القصص ٤ .

(٢) البقرة ٢٢ .

(٣) الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٤٨ـ ٣٥٧ .

والتي تأتي على اقسام الكلام هي (على) أما الموضعان الاخران وهما (من و في)، فقد فكانت من علمه فيعد اول من قال: بأنها تأتي اسم وفعل وحرف بلفظ واحد.

لم اجد في كتب النحاة من ذكرها بأنها تأتي على الاقسام الثلاثة سواء كان ذلك جملة واحدة أم متفرقة، فتفرق ذكر هذين الحرفين اعني (من و في) في حرفيتها واسميتها في كتبهم، وسيأتي الحديث عنهما .

أما الحرف (على) فقد ذكرها سيبويه أنها تكون اسما ونص على اسميتها في حديثه عن الاحرف التي تأتي اسماً فقال: ((وعلٍ معناها الإتيان من فوقٍ. وقال امرء القيس:كجلود صخرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنَ عَلِ))[1]، ومن النحاة ايضاً من ذكرها على نحو ذلك، المبرد فقال: ((وَالْكَلَام يكون لَهُ أَصل ثُمّ يتسَّع فِيهِ فِيمَا شاكل أَصله فَمن ذَلِك قَوْلهم زيد على الْجَبَل وَتقول عَلَيْهِ دَين فإنَّما أَرادوا أَنَّ الدَّيْن قد ركِبه وَقد قهره وَقد يكون اللَّفْظ وَاحِدًا ويدلّ على اسْم وفِعْل نَحْو قَوْلك زيد على الجبلِ يَا فَتى وَزيد علا الجبلَ فَيكون (علا) فِعْلاَ وَيكون حرفا خَافِضًا))[2]، وزعم صاحب المحيط بأن بعض النحاة لا يقولون بحرفية (على) مطلقا، إذ قال: ((إِنَّ عَنْ وَعَلَى لَيْسَا حَرْفَيْنِ وَإِنَّمَا هُمَا اسْمَانِ ظَرْفَانِ، وَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ لِأَنَّ عَنْ وَعَلَى قَدْ ثَبَتَ كَوْنُهُمَا اسْمَيْنِ فِي قَوْلِهِ: مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ وَفِي قَوْلِهِ: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعد ما تَمَّ ظِمْؤُهَا وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ زَعَمَ أَنَّ عَلَى لَا تَكُونُ حَرْفًا أَلْبَتَّةَ، وَأَنَّهَا اسْمٌ فِي كُلِّ مَوَارِدِهَا وَنُسِبَ إِلَى سِيبَوَيْهِ))[3]، وممن تابع صاحب المحيط في انكار بعض النحويين حرفية (على) المرادي في توضيحه: ((وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى أنها اسم ولا تكون حرفا، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسما إذا دخل عليها «من»))[4]وبعد تتبعي لهذا القول لم أقف على قولٍ لأحدٍ من النحاة من ينكر حرفيتها، بل وجدت قولاً على عكس قولهم، إذ يرى أنَّ الاصل التي وضعت عليه الحرف ومن ثم استعملت اسماً، جاء في الجنى الداني في حروف المعاني:((وقال قوم: الأصل أن تكون حرفاً. وإنما كثر استعمالها، فشبهت في بعض الأحوال بالاسم، فأجريت مجراه، وأدخل عليها حرف الجر، كما يشبه الاسم بالحرف، ويجري مجراه، نحو من وكم انتهى))[5] [6].

أما (مِنْ و في) فالاتفاق على كونها حرف جر، أما اسميتها لم أجد من النحويين قال بإسميتها، ولم يقف الامر بعدم ذكرهما اسم بل تجاوز ذلك إلى الاعتراض على من قد ظنوا أن في كلامه مراد يراد به أن يقربهما من الإسمية، ومن ذلك ما قاله ابوحيان عن (مِنْ)

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٨، و الأصول في النحو ٢/ ٢١٦، و.
(٢) المبرد ١/ ٤٦ .
(٣) البحر المحيط في التفسير ٧/ ٢٥٤ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٧٦٤ .
(٥) الجنى الداني في حروف المعاني ١/ ٤٧٦، و. مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب ١/ ٤٥ـ ٥٥
(٦)

في محيطه عند ذكره لقول الزمخشري[١]: ((وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَمِنَ اللَّيْلِ وَعَلَيْكَ بَعْضَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ وَالتَّهَجُّدُ تَرْكُ الْهُجُودِ لِلصَّلَاةِ انْتَهَى. فَإِنْ كَانَ تَفْسِيرُهُ وَعَلَيْكَ بَعْضَ اللَّيْلِ تَفْسِيرَ مَعْنًى فَيَقْرُبُ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ صِنَاعَةَ النَّحْوِ وَالْإِعْرَابِ فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمُغْرَى بِهِ لَا يَكُونُ حَرْفًا، وَتَقْدِيرُ مِنْ بِبَعْضٍ فِيهِ مُسَامَحَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادِفِهِ أَلْبَتَّةَ، إِذْ لَوْ كَانَ مُرَادِفَهُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَلَا قَائِلَ بِذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِجْمَاعَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ وَاوَ مَعَ حَرْفٌ وَإِنْ قُدِّرَتْ بِمَعَ))[٢]، وتابع السمين الحلبي ابا حيان في أنكاره لإسمية (مِنْ) فقال:((وجَعْلُه (مِنْ) بمعنى بعض لا يَقْتضي اسميَّتَها، بدليل أنَّ واوَ (مع) ليسَتْ اسماً بإجماعٍ، وإن كانت بمعنى اسمٍ صريحٍ وهو (مع)))[٣].

ويفسر الالوسي قول من قال بأسمية (من) بقوله: ((وأجيب بأنه يحتمل أن يكون القائل بذلك قائلا باسمية مِنَ في مثل ذلك كما قالوا باسمية الكاف في نحو فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ [الفيل: ٥] وعن في نحو من عن يمين تارة وشمالي وعلى نحو من عليه، وكذا القائل بأن ذلك نصب على الظرفية بمقدر أي وقم بعض الليل))[٤]، لكن إن كانت (من) مثلَ اسميةِ (على) كما ذكر الالوسي لجاز دخول حرف الجر عليها كما تدخل (على) ، وهذا غير ممكن مع (مِنْ)، فهذا الرأي مردود ولا يمكن الأخذ به، فحرفية (مِنْ) لا خلاف بين النحوين فيها ، أمَّا الحديث عن (مِنْ) الاسمية ما تقدم ذكره من أراء النحاة في ذلك وذكرها ايضاً السيوطي في مؤلَفٍ آخر على أنها اسم[٥]، ولا اتفق ممن قال بأسيمتها؛ وذلك لكثرة النحاة الذين لم يقولوا بإسميتها هذا من جهة ومن جهة اخرى أنه لا يجوز دخول حرف الجر عليها، واسمية (في) لم أجد نحويا قال بأنها اسم إلبته سوى السيوطي وقد ذكر ذلك في هذا الكتاب وفي مؤلَفٍ آخر أيضا[٦]، امَّا كونها (فعل) لم أقف على رأي من أراء النحوين السابقين والمتأخرين من قال بفعليتها على النحو الذي ذكره السيوطي، لكن كان ذكرهم لها على أنَّ (مِن ، في) فعل امر فيصرفوه ماضيا ومضارعا ولم يتطرقوا إلى كونه اسما أو فعلاً ويأتي حرفاً، جاء في شافية ابن الحاجب ((مؤونة قيل من مان يمون وَقيل من الأون))[٧]، فهو رأيٌ تفرد به السيوطي، ولعله يكون مصيباً في ذلك لما بينه الصرفيون في تصريف (

(١) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٦٨٧ ، و مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢/ ٢٧٣، و الموسوعة القرآنية ١٠/ ٢٣٧ .

(٢) البحر المحيط في التفسير ٧/ ٩٩ .

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/ ٣٩٨، و اللباب في علوم الكتاب ١٢/ ٣٦٠، و فتحُ البيان في مقاصد القرآن ٧/ ٤٣٨ .

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٨/ ١٣٢ .

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٤٦٧ .

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٤٦٨ .

(٧) الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري ١/ ٧٣، و الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١/ ٣٥، ٤٢، و شرح شافية ابن الحاجب الرضي الإستراباذي ٢/ ٣٤٤ .

مِنْ) والله أعلم .

امَّا (في) كونها فعلاً والتي يذكرها السيوطي بناءا على فعل الامر من (وفى) لكن بإشباع الكسر، وهذا أمر فيه تكلف، فالمسألة إذن تقف على كتابة فعل الامر من (وفى) بإشباع نحو (في) أو بدون اشباع نحو (فِ) وهو الذي عليه اكثر العاملين في اللغة العربية من المتقدمين والمتأخرين[1]، ولا يعاب على السيوطي إن أخطأ في رأيٍ، فهذا حال أصحاب الفتوى قد يصيبوا فلهم أجران وقد يخطئوا ولهم أجر؛ لأنه وبلا شك و لا نزكي على الله أحد أنَّه يريد في ذلك اظهار العلم والله أعلم .

النتائج

١. كثرة مؤلفاته والتي بلغت أكثر من خمسمائة مؤلف دلالة على سرعته في التأليف، ولا شك أن السرعة في كل شيء توقع المرء في الهفوات، ومما وقع فيه السيوطي ـ رحمه الله ـ ايراده للأحاديث الضعيفة في مؤلفاته والتالف والموضوع، لذا ابتعدت عن دراسة المسائل التي احتوت على الاحاديث لتجنب الوقوع في الاحاديث غير الصحيحة .

٢. جريء في آراءه سواء كانت نحوية أو شرعية حتى أنه يمكن القول أنه قول قد تفرد به، ولا سيما أنَّ عمل على تقوية الاحاديث التي وصفت بالضعف والعمل على رفعها إلى درجة القوة بطرق مختلفة اسندته في ذلك عقليته الفذة، وكذلك الامر في المسائل الاعرابية ينكر وجها أعرابياً قد تقادم العهد به عند النحاة ويتخذ وجها آخر يرتضيه هو، كما مر في المسائل التي درست في هذا البحث .

٣. افتاءه في هذه المسائل وترجيحه الرأي وأنكاره الرأي المخالف له، دلالة على ثقته العالية بعقليته، واستيعابه لعلوم اللغة العربية وتمكنه منها .

٤. حرص السيوطي في هذه المسائل إلى نسب القول التي كانت فيه الدراسة إلى إصحابها سواء كانت شعراً أو نثراً .

٥. يتضح لنا في هذا البحث أنَّ منهج السيوطي في التأليف أصالة القدماء، ونقده للآراء كالمحدثين، فهو جمع بين الأصالة والحداثة في منهجه .

٦. الافتاء في هذه المسائل واطلاق هذا المصطلح عليها، أرى له الحق في كل ذلك؛ لما رزقه الله من التبحر في علوم التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع .

٧. النصوص الشعرية التي يوردها السيوطي في مسائله في الفتاوى النحوية لم أجد غيره من العلماء من يذكرها في مؤلفاتهم من الذين عاصروه أو تقدموا عليه .

(١) ينظر جامع البيان في تأويل القرآن ١٤/ ٣٨٠، و الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١/ ١٩، ٤٢، ٦٠، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٥٣٠، و حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/ ٢٥٠، و جامع الدروس العربية ٢/ ١٣١، و إعراب القرآن وبيانه ١٠/ ٥٨٦ .

المصادر

القرآن الكريم .

١- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

٢- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي،(ت ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الناشر: دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ .

٣- إعراب القرآن للباقولي: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الناشر: دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ .

٤- إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ)، الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ .

٥- الاقتراح في أصول النحو المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية راجعه وقدم له: علاء الدين عطية الناشر: دار البيروتي، دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

٦- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعيالناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٨- باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن: محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (ت بعد ٥٥٣هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة عام النشر: ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

٩- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ .

١٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .

١٢- تاريخ الخلفاء: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

١٣- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٤- التحفة السنية شرح منظومة ابن أبي داود الحائية: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: مطابع أضواء المنتدى .

١٥- تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م .

١٦- تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون - آخر سورة السجدة: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت ٤٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش (ماجستير) ،الناشر: جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م .

١٧- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)،تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، لناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

١٩- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٢٠- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٢١- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

٢٢- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

٢٤- الحاوي للفتاوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

٢٥- الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

٢٦- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٢٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق .

٢٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ .

٢٩- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري: (ت في القرن ١٢): عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية – مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٣١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .

٣٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٣٣- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ): محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

٣٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

٣٥- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٣٦- طبقات المفسرين للداوودي: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر .

٣٧- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

٣٨- الفتاوى الفقهية الكبرى: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت ٩٧٤هـ)، جمعها: تلميذ ابن حجر الهيتمي، الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي (ت ٩٨٢ هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية .

٣٩- فتحُ البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت .

٤٠- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .

٤١- كتاب السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .

٤٢- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي

بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ .

٤٤- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٤٥- اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٤٦- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م .

٤٧- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ .

٤٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ .

٤٩- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ .

٥٠- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ .

٥١- معانى القرآن للأخفش [معتزلى]: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٥٢- معاني القرآن وإعرابه: المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٥٣- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف

والترجمة – مصر ، الطبعة: الأولى .
٥٤- معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .
٥٥- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: محمد محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
٥٦- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٥٧- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.، الناشر: عالم الكتب. – بيروت .
٥٨- منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
٥٩- الموسوعة القرآنية: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: مؤسسة سجل العرب، الطبعة: ١٤٠٥ هـ .
٦٠- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
٦١- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: ٠ .
٦٢- النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارفالطبعة: الطبعة الخامسة عشرة .
٦٣- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة - ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
٦٤- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.